قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٣

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة التى تتيحها اليابان لتطوير مركز تدريب تكنولوجيا الأرز الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

"وفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة التى تتيحها اليابان لتطوير مركز تدريب تكنولوجيا الأرز الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق" .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ صفر سنة ١٤٠٤ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٣)

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٩٨٣/٨/٢٢

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة إقتصادية يابانية بهدف تقوية العلاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ — بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تطوير مركز تدريب تكنولوجيا الأرز (المشار إليه فيما بعد "بالمشروع") تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهـــذا الشأن منحة قيمتها بليون وخمسمائة وخمسون مليون (١,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ين يابانى (المشار إليها فيما بعد "بالمنحة").

٢ — تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و٣١ مارس ١٩٨٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣-(١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة إستخداما سليما وفعالا لشراء منتجات اليابان أو مصر وخدمات رعايا يابانيين أو مصريين المدرجة أدناه (يقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانية طبيعية فى حالة الرعايا اليابانيون والأشخاص المصرية الطبيعية أو الأشخاص المصرية الاعتبارية فى حالة الرعايا المصريين) :

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإقامة قسم لجمع شتلات الأرز ، قسم تجفيف شتلات الأرز ، قسم الغلى ، قسم تقشير وطحن الأرز ، قسم التدريب ، قسم الإدارة ، قسم تسليم الأرز المطحون ، قسم التخزين ، تسهيلات إضافية لمركز تدريب تكنولوجيا الأرز (المشار إليه فيما بعد " بتسهيلات المركز") .

(ب) المعدات اللازمة لتسهيلات المركز والخدمات اللازمة لتركيب المعدات هناك . و

(ج) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) و (ب) بعاليه إلى موانى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى (أ) و(ب)من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر وأنواع الخدمات المذكورة فى (أ) ، (ب) و (٢) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ ـــ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها عقودا باليد اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) ، هذا وسوف تقوم حكومة اليابان بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة .

٥ ـــ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات باليد اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (المشار إليها فيما يلى " بالعقود المفحوصة ") وذلك فى حساب يفتح باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانيه المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم تعيينه بواسطة حكومة جمهوريه مصر العربية أو الهيئة المعنية بها (المشار إليها فيما يلى " بالبنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقـــرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصـــدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) أن الغرض الوحيد من الحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١)بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية باليد اليابانى والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بـــين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

٦ — (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) لتوفير الأرض اللازمة لإقامة تسهيلات المركز ولتحديد الموقع .

(ب) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف الصحى والتسهيلات الأخرى خارج الموقع .

(ج) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق المنحة .

(د) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(هـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة فى العقود التى تم فحصها والتسهيلات التى قدتكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(و) ضمان الصيانة والاستخدام السليم والفعال لتسهيلات المركز المقامة وللمعدات المشتراه فى نطاق المنحة لتنفيذ المشروع .

(ى) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ — تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد ــ نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ــ تمزيزا للترتيبات السابقة، يعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الاجراءات الدستورية اللازمة لبدء سريان هذا الاتفاق .

يوسوكى ناكائى

سفير مفوض فوق العادة لدى حكومة

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٩٨٣/٨/٢٢

صاحب السعادة

اتشرف بالإحاطة بانى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على مايلى :

" أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ — بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تطوير مركز تدريب تكنولوجيا الأرز (المشار إليه فيما بعد " بالمشروع ") تتبع الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها بليون وخمسمائة وخمسون مليون (١,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ين يابانى (المشار إليها فيما بعد " بالمنحة ") .

٢ — تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و٣١ مارس ١٩٨٤ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ — (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما سليما وفعالا لشراء منتجات اليابان أو مصر وخدمات رعايا يابانيين أومصريين المدرجة أدناه (يقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الاشخاص اليابانية الطبيعية أو الاشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها اشخاص يابانية طبيعية فى حالة الرعايا اليابانيون والاشخاص المصرية الطبيعية أو الاشخاص المصرية الاعتبارية فى حالة الرعايا المصريين) :

(أ) منتجات وخدمات لازمة لإقامة قسم لجمع شتلات الأرز ، قسم تجفيف شتلات الأرز ، قسم الغلى ، قسم تقشير وطحن الأرز ، قسم التدريب ، قسم الإدارة ، قسم تسليم الأرز المطحون ، قسم التخزين ، تسهيلات إضافية لمركز تدريب تكنولوجيا الأرز (المشار إليه فيما بعد " بتسهيلات المركز ") .

(ب المعدات اللازمة لتسهيلات المركز والخدمات اللازمة لتركيب المعدات هناك ، و

(ج) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) و(ب) بعاليه إلى موانى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر وأنواع الخدمات المذكورة فى (أ) ، (ب) و (٢) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ — تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ ، هذا وسوف تقوم حكومة اليابان بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة .

٥ — (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (المشار إليها فيما يلى " بالعقود المفحوصة ") وذلك فى حساب يفتح باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم تعيينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الهيئة المعنية بها (المشار إليها فيما يلى " بالبنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) أن الغرض الوحيد من الحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية بالين اليابانى والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

٦ — (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) لتوفير الأرض اللازمة لإقامة تسهيلات المركز والتحديد الموقع .

(ب) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف الصحى والتسهيلات الأخرى خارج الموقع .

(جـ) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق المنحة .

(د) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(هـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة فى العقود التى تم فحصها والتسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(و) ضمان الصيانة والاستخدام السليم والفعال لتسهيلات المركز المقامة وللمعدات المشتراه فى نطاق المنحة لتنفيذ المشروع .

(ى) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ — تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد — نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية — تعزيزا للترتيبات السابقة ، يعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لبدء سريان هذا الاتفاق .

وإنه ليشرفنى أن أعزز — نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية — الترتيبات السابقة وأوافق على أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد يعتبران بمثابة اتفاقا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

وإننى انتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أعظم التقدير .

دكتور/ وجيه شندى

وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قـــرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٢ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة التى تتيحها اليابان لتطوير مركز تدريب تكنولوجيا الأرز الموقعـــة بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٤/١/٢ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٤/١/٥ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بـــين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة التى تتيحها اليابان لتطـــوير مركز تدريب تكنولوجيا الأرز الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٢

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٤/١/١١

كمال حسن على